

## العفو الدولية: السعودية تصر على مواصلة سحق جميع أشكال المعارضة



### التغيير

انتقدت منظمة العفو الدولية نظام آل سعود وإصراره على مواصلة سحق جميع أشكال المعارضة وخطر الحريات العامة.

ونددت المنظمة تأييد الحكم الأصلي الصادر بحق الناشطة الحقوقية لجين الهذلول.

وطالبت المنظمة سلطات آل سعود بإلغاء إدانة الناشطة ورفع حظر السفر التعسفي المفروض عليها وعلى أسرتها لمدة خمس سنوات، وأن تضمن حصولها على تعويضاتٍ كافيةٍ عن احتجازها التعسفي غير العادل والانتهاكات الأخرى.

وقالت لين معلوف، نائبة مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة "العفو" الدولية، "إنّ الحكم بحق الهذلول ليس سوى أحدث دليلٍ على نية المملكة مواصلة سحق جميع أشكال المعارضة داخل البلاد".

وأضافت "من خلال التفاعس عن إلغاء حكم إدانة لجين الهذلول، أظهرت السلطات في المملكة بوضوحٍ أنها تعتبر النشاط السلمي جريمةً وتعتبر النشاط خونةً أو جوايسيس".

وأكدت أن "لجين الهذلول مدافعة شجاعة عن حقوق الإنسان، ويجب الاحتفاء بها لنشاطها السلمي، لا وصفها بالمجرفة".

وقالت: "لقد احتجزت لجين الهذلول ما يقرب من ثلاث سنواتٍ في الاعتقال التعسفي، وتعرضت للتعذيب والتحرش الجنسي وغيرهما من ضروب المعاملة السيئة، فضلاً عن الحبس الانفرادي".

وأكدت أن "الحكم الصادر يظهر مرةً أخرى أن الالتزامات العلنية للمملكة بإصلاح حقوق الإنسان هي مجرد خدعة".

وطالبت معلوف السلطات في المملكة بـ"أن تلغي فوراً إدانة لجين الهذلول، وأن ترفع حظر السفر التعسفي المفروض عليها وعلى أسرته لمدة خمس سنوات".

وأيدت محكمة الثلاثاء الماضي، الحكم الأصلي الصادر بحق الهذلول، التي كانت عنواناً لحملة تدافع عن حق المرأة في قيادة السيارات وإنهاء نظام ولاية الرجل.

وكانت محكمة حكمت على الهذلول في ديسمبر /كانون الأول الماضي بالسجن ست سنوات بموجب قوانين الجرائم الإلكترونية ومكافحة الإرهاب، بعد محاكمة طويلة أثارت تنديداً دولياً، غير أن السلطات أفرجت عنها الشهر الماضي بعد قضاء نصف عقوبة الحبس.

وقالت الهذلول (31 عاماً)، التي أُخلي سبيلها الشهر الماضي، بعدما أمضت ثلاث سنوات في السجن، للمحافيين خارج المحكمة الجنائية المتخصصة في الرياض: "لنأمل أن يكون الحكم قد تغير أو تعدل قليلاً، سنرى كيف تسير الأمور".

واعتُقلت الهدلول التي قادت حملة للدفاع عن حق المرأة في قيادة السيارات وإلغاء نظام ولاية الرجل في مايو/ أيار 2018.

وحكم عليها في ديسمبر/ كانون الأول، بموجب قوانين الجرائم الإلكترونية ومكافحة الإرهاب، بالسجن لنحو ست سنوات، في اتهامات وصفها خبراء الأمم المتحدة بأنها مختلقة.

وأوقفت المحكمة تنفيذ مدة عامين وعشرة أشهر من الحكم الذي كانت قد قضت معظمه بالفعل في السجن، وما زالت الهدلول تخضع لحظر سفر مدته خمس سنوات.

واشتهرت الهدلول في 2013 عندما بدأت حملة علنية للدفاع عن حق المرأة في قيادة السيارات.

واعتقلت لأول مرة في عام 2014 أثناء محاولتها عبور الحدود بسيارتها قادمة من الإمارات- حيث تملك رخصة قيادة سارية- إلى المملكة، وأمضت 73 يوماً في سجن للنساء.